بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

رسالة
في
المنطق

٢٣٠٣

رسالة في المنطق

٢٢٠٢

٢٢٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين قال الحمد لله الخ

وجوه اولها افتتاح كتابه بالحمد بعد الابداء بالتسمية لان اداء الواجب من شكر نعمائه

واجب الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل وفي هذا التعريف اشارة الى ان مورد

الحمد هو اللسان وجه لان المفهوم من لفظ الوصف ضمنا هو ذكر اللسان فانك اذا قلت

وصف زيد بكرم يتبادر منه الافعال اللسانية ومتعلقه يعم النعمة وغيرها كالاتصاف بالجميل مما كان منشأ ولا

للانعام وغيره من مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال على تقدير جعل باء للسببية ولم يقيد

الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة فلو كان وقوعه باز اء النعمة شرطا لقيد بها لاقتضائه

بالجميل الذي هو اعم ظاهرا ان الحمد قد يكون في مقابلة النعمة وقد لا يكون والمشترك لا يكون الوصف

بالجميل على جهة التبجيل له اذا خالى عن مطابقة الاعتقاد وموافقة افعال الجوارح لم

يكن حمدا حقيقة بل استهزاء وسخرية وفيه نظر لان الشعراء ذكروا في مدح السلاطين

مثلا اوصافا على سبيل المبالغة ولم يعتقدوا بها بهذه الحيثية مع ان ذلك ليس سخرية بلا

شك فكيف وانهم يعطونهم لهم والتعظيم بناء السخرية اللهم الا ان يدعى ان المراد بتلك الاوصاف

المعاني المجازية وانهم يعتقدون اتصافهم بها هذا المعنى فان قلت قد اعتبرتم في الحمد فعل اللسان

والاركان ايضا كما اعتبر فعل الاركان قلت كل واحد منهما شرط لكون فعل اللسان حمدا وليس

شيء منهما جزءا منه كما في الشكر العرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما

الى ما خلق لاجله واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة مكتوب الله تعالى من المصنوعات

ليستدل به على وجود الصانع ووحدانيته والسمع الى تلقي ما ينبئ عن مرضياته من الاوامر والاجتناب

عن مساخطه ونواهيه من النواهي وكذا سائر النعم الظاهرة والباطنة ولا

والاجود انا كانا الحمد العرفي والشكر اللغوي والحامد فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وعن

هذا ظهر ان للحمد معنيين اعم وهو اللغوي واخص وهو العرفي وللشكر ايضا معنيين اعم وهو اللغوي واخص وهو العرفي والنسبة بين

هذه المعاني الاربعة تتصور على ستة اوجه الاولى النسبة بين الحمد اللغوي والعرفي

بالعموم والخصوص من وجه لتصادقهما في الوصف باللسان مقابلا للفاضلة وهي النعمة ان كانت

انما لغيره كحمدك زيدا على افضاله وصدق الحمد العرفي بدون اللغوي في فعل القلب والجوارح وصدق

الحمد اللغوي بدون العرفي في الوصف باللسان مقابلا للفضيلة وهي النعمة الغير السارية الى الغير

كحمدك زيدا على شجاعته الثانية النسبة بين الشكر اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص

مطلقا لصدق اللغوي على كل ما صدق عليه العرفي اعني صرف الجميع من غير عكس كلي لصدق الشكر

اللغوي على كل جزء من اجزاء العرفي وهي فعل القلب واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرفي

الثالثة النسبة بين الحمد اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص مطلقا لان منع تحقق

صرف الجميع تحقق الوصف باللسان من غير عكس كلي اذ ليس كلما تحقق الوصف باللسان تحقق

صرف الجميع وفيه نظر لانا نالم ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا بل النسبة بينهما عموم من وجه

لتحقق الشكر العرفي في الاناس الاخرس اذا صرف جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق له

ولم يتحقق الحمد اللغوي فيه لعدم الوصف باللسان وهو ظاهر فيسقط الجواب ان المراد بالشكر

العرفي الشكر الكامل الذي لا يكون شكر اكمل منه ولم يتحقق هذا في الاخرس لان شكر غير

الاخرس اكمل من شكر الاخرس وانت تعلم ان هذا الجواب لا يشفي العليل الرابعة النسبة

بين الحمد العرفي والشكر اللغوي بالعموم من وجه لتصادقهما في الوصف باللسان مقابلا للفضيلة

الصادق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي

من غير عكس كلي لصدق الحمد العرفي بدون النعمة مقابلة النعمة الواصلة الى غير الشاكر هذا اذا

قيد النعمة الشكر اللغوي بوصولها الى الشاكر واما اذا لم تقيد فيهما متحدان والخامسة النسبة

بين الحمد والشكر العرفيين بالعموم والخصوص مطلقا لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر العرفي

من غير عكس كلي لصدق الحمد العرفي على كل واحد من فعل القلب واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرفي

السادسة بين الحمد والشكر اللغويين بالعموم والخصوص من وجه لان الحمد اللغوى قد يترتب
على الفضايل وهى جمع فضيلة والشكر يختص بالفواضل وهى جمع فاضلة فيصدق كل منهما فى
الوصف بالليان فى مقابلة الانعام ويصدق الشكر اللغوى بدونه فى فعل القلب واعمال الجوا
فى مقابلة الفاضلة والحمد اللغوى بدونه فى الوصف بالليان فى مقابلة الفضيل كحمدت زيدا
على شجاعته فيل كيف يكون الشجاعة محمودا عليه مع انها صفة غير اختيارية واجيب عنه
بان الشجاعة كما تطلق على الملكة التى هى غير اختيارية تطلق على آثارها من الامور الاختيارية
كالخوض فى المهالك والاقدام فى الحروب وغير ذلك وبهذه النسب الست ثلثة منها بحسب الوجود
والتحقق وثلثة منها بحسب المحل اما التى بحسب الوجود فهى ما يكون بين الحمد اللغوى والعرفى وبين
الحمد والشكر اللغويين وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى ويدل على هذا استعمال الصدق فى هذه
الثلثة بنى واما التى بحسب المحل فى الثلثة الباقية وهى الشكر اللغوى مع الشكر العرفى والحمد العرفى
مع الشكر اللغوى والحمد العرفى مع الشكر العرفى ويدل ايضا على هذا استعماله بعلى واما الفرق بين
المدح والحمد اللغوى فعموم وخصوص مطلقا لان الحمد يختص بالفاعل المختار كما يشهد به موارد استعمالاته
دون المدح كما يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وان الحمد يعتبر فيه قصد التعظيم ولم
يعتبر فى المدح اذ تعظيم اللؤلؤ فى المثال المذكور غير مقصود فان قلت قد ظهر الفرق من وجه
بين المدح والحمد غير الوجه الذى يكون به الحمد اختصاص للفاعل المختار دون المدح وهو لزوم
كون المحمود عليه اختياريا دون الممدوح عليه قلت اختصاص الحمد بالفاعل المختار لا يقتضى كون
متعلقه وهو المحمود عليه اختياريا مع ان ذلك ليس شرطا فى الحمد عند التحقيق لان
حقيقة الحمد ومفهومه بحسب اللغة لا يقتضى ذلك اذ معنى المتعلق فى الحقيقة ليس الا الباعث
على الحمد فكما يجوز ان يكون الباعث عليه امرا اختياريا كذلك يجوز ان يكون امرا غير اختيارى
والكلام ليس الا فى ان الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الحامدة واصل الاله حذفت التمرة على
غير القياس وهو حذفها مع حركتها من غير نقل حركتها الى ما قبلها ولذلك التزم

التزم الادغام لان المتجانسين اذا كانا فى كلمتين والاول منهما ساكنا يجب الادغام
وقيل حذفت على القياس وهو حذفها بعد نقل حركتها الى ما قبلها لان القياس فى
تخفيف هذه الهمزة ان تنقل حركتها الى ما قبلها من لام التعريف فتحذف فالتزم الادغام
ح يكون مخالفا للقياس لان الحرفين المتحركين من جنس واحد اذا كانا فى كلمتين
لا يجب الادغام غاية ما فى الباب ان يجوز ذلك كقولك ما سلكك فى سقر وقيل الله اسم
موضوع كاسماء الاعلام لا اشتقاق له فان قلت لم قال الحمد لله ولم يقل الحمد للخالق
او الرازق او غيرهما من الاوصاف المشتقة قلت لتلا يتوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف
دون وصف فلو قال للخالق لتوهم ان استحقاق الحمد مختص بهذا الوصف دون
الوصف الآخر فان قيل من القاعدة المقررة ان التعليق بالمشتق يفيد علية ما اخذ منه الاشتقاق
فتعليق الحمد بلفظ الخالق مثلا يفيد علية الخلق للاستحقاق فما معنى التوهم قلنا نعم لكن
التعليق انما يفيد العلية لا اختصاص العلية والتعميم بالنسبة اليه الواجب هو الذى
يقتضى ذاته وجوده ويمتنع عليه العدم كالبارى عز اسمه وقيل هو الذى يلزم من فرض عدمه
ح الوجود اما خارجا وهو كون الشئ فى الاعيان واما ذهنا وهو كونه فى الاذهان والممكن
الوجود فيما مضى بصدده هو الاول الممتنع هو الذى يقتضى ذاته عدمه ويمتنع عليه الوجود
وقيل هو الذى يلزم من فرض وجوده ح كشريك البارى والممكن هو الذى لا يقتضى ذاته وجوده
ولا عدمه بل يكون الوجود والعدم بالنسبة اليه على السوية بجميع ما سوى الله تعالى
من الموجودات وقيل هو الذى لا يلزم من فرض وجوده ولا عدمه ح بالنسبة اليه المحال
ينقسم اقسمين واجب الوجود بالذات كالبارى تع واما كان الواجب الوجود
بالذات لكون وجوده مقتضى الذات وواجب الوجود بالغير كالموجودات حين
وجودها واما كان الموجودات واجبة الوجود بالغير وهو الله تع لان وجود العلة التامة
يستلزم وجود المعلول والممتنع ايضا ينقسم اقسمين ممتنع بالذات كشريك البارى عز اسمه

وانما كان استناعه ذاتيا لكونه مقتضى الذات وممتنع بالغير كعدم العالم وانما كان ممتنعا
بالغير لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة والممكن ايضا ينقسم الى قسمين حينما الممكن
للوجود كافراد الانسان بالنسبة الى افقرها وثانيهما الممكن المعدوم كالعنقاء وانما
قدم الواجب على الممتنع والممكن لان الوجوب وصف الوجود وهو عين الذات والامتناع
والامكان وصف النظير الممكن حقيقة لا وصف لله تعالى فما يكون وصفا لله تع حقيقة مقدم
على ما لا يكون وصفا له تع حقيقة والممتنع على الممكن مع ان كل واحد منهما ليس وصفا له تع
حقيقة مع شرف ممكن على علية بالوجود لان الامتناع والوجوب يشاركان في كون كل واحد منهما
مقتضى الذات فلهذا قدموا اولانه لما كان امتناع النظير مستلزما للوحدانية المستلزمة للرد
على الثنوية والمجوسية والنصارى والطبايعية والافلاكية لان الثنوية والمجوسية وهم اود طبن لراجز
ان صانع العالم اثنان احدهما خالق الخير والاخر خالق الشر وعبر عنهما بعضهم بنور وان اسم لكتاب
والبعض بالنور والظلمة والنصارى اثالث ثلثة وعبروا عنهم بالاقانيم الثلاثة (ع اقنوم)
وهي ذات وعلم وحيوة وزعم بعضهم انه اب وهو الله تع وابن وهو عيسى وزوجة
وهي مريم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والطبايعيون الصانع اربعة الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة والافلاكيين ان سبعة زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة
والعطارد والقمر وهذه الفرق كلهم المكرون للصانع على الحقيقة باور (ع) اما ذكر الامتناع
فمقدم فان قلت الواجب اسم فاعل واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
لا بمعنى الماضي وههنا جعل مع ان بمعنى الماضي قلت اذا دخل الالف واللام على اسم الفاعل
استوى الحال والماضي او الحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة (ح) لكن عدل عن صيغته
الى صيغة اسم المفعول لكراهتهم ادخال اللام على الفعل الصريح تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا او امس وكذا الممتنع والممكن وانما اخصرت الاشياء في الواجب والممتنع
والممكن لان الشيء اما ان يكون وجوده مقتضى ذاته او عدمه او لا يكون شيء منهما الاول

الاول الواجب والثاني الممتنع والثالث الممكن واما بيان وجه الحصر من وجه فهو
ان الشيء اما ان يكون مسلوب الضرورة عن احد الطرفين او عن الطرفين معا الثاني
الممكن والاول اما ان يكون السلب من جانب الوجود او من جانب العدم الثاني
الواجب والاول الممتنع فان قلت لا عدم للواجب اصلا فلم قلتم ان الضرورة مسلوبة فيه
عن طرف العدم قلت العدم الفرضي حاصل له كما مر من تعريف الواجب وكذا الوقت
لا وجود للممتنع اصلا فلم قلتم ان الضرورة مسلوبة عن طرف الوجود الفرضي حاصل له
كما مر في تعريفه ايضا قال سواه وغيره اقول الضميران في سواه وغيره ان كانا راجعين
الى الممتنع يلزم ان يكون الواجب ممكنا لانه يصدق عليه انه غير الممتنع وان كانا راجعين الى
الواجب يلزم ان يكون الممتنع ممكنا لانه يصدق عليه انه غير الواجب فوجب ان يكون احد الضميرين
راجعا الى الممتنع والا فالواجب حينئذ يكون المعنى صحيحا اذ سوى الممتنع وغير الواجب هذا او
الامكان او هو بالامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن طرفين معا اي عن طرف الوجود والعدم
على ما هو اللايق بهذا المقام واما اذا اريد بالامكان الامكان العام وهو سلب
الضرورة عن احد الطرفين فجاز ان يكون الضميران راجعين الى الممتنع فقط فحينئذ يجب ان يكون
الامكان مقيدا بجانب الوجود اي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب العدم لكون
الواجب ممكنا بهذا المعنى اذ الى الواجب فقط فالامكان ح يكون مقيدا بجانب العدم
اي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لكن هذا التوجيه غير مناسب لهذا المقام فان
قلت الظرف قد يقع فاعلا كما في قولك ما في الدار احد الا زيد فغير سواه فاعل قلت ان الظرف لا يقع فاعلا الا اذا اقترن بالغير
قلت قد جاز قوم اجراءه سوى غير في جواز وقوعه غير ظرف كقولهم لم يبق سوى
العدوان دناهما كما دنو فسوى فاعل لم يبق فان قلت ان ذكر سواه يغني عن ذكر الغير لكونه
بمعناه قلت من وجوه اما اولا فلتناسب النظير الذي سبق ذكره في الوصف الثاني
واما ثانيا فلان زيادة الفقرة توجب زيادة الحسن واما ثالثا فللتفنن في العبارة فهو

مرغوب واما رابعا فللتوكيد والتقرير قال الصادر باختياره شر وخير
اقول ذكر الاختيار ههنا اشارة الى رد مذهب الحكمى كما ان ذكر شر وحده اشارة الى رد مذهب
المعتزلة والشر والخير معا الى الثنوية والمجوسية لان الحكمى قالوا ان الله تعالى موجب بالذات لا
فاعل بالاختيار ومعنى كونه فاعلا مختارا هو انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل كصدور
الافعال الاختيارية منا بهذا قيل لكن فيه نظر لان الفاعل المختار بهذا المعنى مما قاله الحكماء
والاولى ان يقال ان معنى كونه فاعلا مختارا هو ان يصح منه الفعل وتركه ومعنى كونه موجبا
بالذات هو انه ان شاء ولم يشأ فعل كصدور الضوء عن الشمس والحرارة عن النار فان قلت
لم قدم الشر وهو ما نهى عنه على الخير وهو ما امر به مع ان الخير اولى بالتقديم قلت من وجوه اما
اولا فلان النزاع فيه اكثر من النزاع في الخير واما ثانيا فلان خبر ما سبق الى الذهن سبق ذكره موخرا من
جهة الصيغة والحروف واما ثالثا فلكون ترتيب السبب على نهج ترتيب المسبب ومع الظلمة والنور
كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور واما رابعا فلان المقام مقام الحمد والاختتام
مقام الحمد على الخير فلهذه الوجوه قدم والخ فان قلت لم اخر صدور الشر والخير عنه الممكن قلت
لان صدورها بعد وجود الممكن قال والسين تنبيهية اقول قدم النهي على الامر لمناسب
السابق لان النهي لا يكون الا في المنهي عنه وهو الشر والامر لا يكون الا في المأمور به
وهو الخير قال فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكمى اقول الشيخ الكبير سنا ويطلق على الكبير
علما وفضلا الامام المقتدى به القدوة بكسر القاف وضمها بمعنى المقتدى به قال اثير الدين
الابهرى اقول اثير الدين اختاره والدين الاطاعة والانقياد والعمل قيل لقب الشيخ الابهرى
بفتح الباء وسكون الهاء لهم قبيلة واما ابهرى بسكون الباء وفتح الهاء غلط مشهور وعليه سان
ولذا قيل لعلم ابهرا فاقرأ ابهرا قال طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه اقول طيب الله حاله
في شراه فيكون من قبيل المجاز والمثوى المكان قال لما كان على بعض الاخوان تعز اقول
الاخوان بكسر الهمزة جمع الاخ كما يجمع على الاخوة قال اردت ان اكتب بالخاء اسهم اوراقا اقول

اقول وقع في بعض النسخ كتبتها بالكاف وهذا اولا منه لان الارادة لا توجب الفعل بسبب طلبهم
والمراد بالتمس معناه اللغوي وهو الاستدعاء والطلب لا معناه الاصطلاحي لان الطالبين
ليسوا متساوين للمطلوب عنه وهو الشارع مع ان التساوي معتبر في حقيقة التمس
واما قال اورا قا ولم يقل حروفا مع ان المكتوب هو الحروف لا الاوراق ارادة للحال من ذكر
المحل فان قلت لم قال اورا قا ولم يقل كتابا قلت للتوضيح وللدلالة على صغر حجم شرحه
قال وتم بتيسيره اقول اي لتحمل تلك الاوراق عما يتسهل هذا الكتاب غير مخصوص من بعض الاخوان
دون بعض فان قلت ان ازالة التعب يغني عن ذكر تيسير الله يستلزم اياه قلت لانه استعاره
لان ازالة التعب لا تدل على تيسير الخير فضلا على تيسير فقط على تيسير الخير بفهم من سوق
الكلام فقوله وتم بتيسيره قصر بما يفهم من السوق قال والتوخية الميسرين والموفقين اقول قوله
والله خير الميسرين اشارة الى ازالة التعب وقوله بتيسير الخير اقول والموفقين اشارة الى تيسير الخير
لان التوفيق جعل الاسباب حاضرة للحصول المقصود وقيل التوفيق جعل الداعي فعل عباده موافقا
لما يحبه ويرضاه قال اعلم ان للمنطقيين اصطلاحات اقول الاصطلاح اتفاق قوم على شيء
اللفظة معينة لان يكون في اصل الوضع لذلك واصطلاحات المنطقيين اي المذكورة في ابواب
المنطق وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وابوابه تسعة الاول الكليات
والثاني القول الشارح والثالث القضايا والرابع القياس والخامس البرهان والسادس
الجدل والسابع الخطابة والثامن المغالطة والتاسع الشعر وتعريفاتها تذكر في مواضعها والمراد
من الوجوب في قولنا يجب استحضارها الوجوب العادي لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركه آثما
كالصلوة والصوم والزكوة ولا الوجوب العقلي الذي يمتنع الشروع بدونه كالتصور بوجه ما والتصديق
بفائدة ما لان كثيرا من المحصلين للعلوم يحصل كثيرا من العلوم من غير شعور بشيء من تلك
الاصطلاحات فان قلت في هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فيلزم من كونه آلة للعلوم
كونه آلة لنفسه لانه من جملة العلوم قلت المراد من العلوم ما عدا المنطق في قوله ان يشرع في شيء من العلوم سوى